

الهيئة المنظمة للاتصالات - لبنان
- بيان صحفي -

شهادة: البيان الختامي يتطابق مع مقترحات لبنان

الهيئة المنظمة للاتصالات تشارك في
"الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات"

بيروت - الأربعاء 19 آذار (مارس) 2008 - للنشر الفوري

شارك لبنان ممثلاً بـ"الهيئة المنظمة للاتصالات" في أعمال "الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات" (Global Symposium for Regulators)، التي عُقدت في مدينة باتايا في تايلاند بين 11 و13 آذار (مارس) الجاري، بحضور نحو 600 مندوب، بينهم ممثلون لـ90 وزارة وهيئة منظمة ممثلة بوزير أو رئيس هيئة أو عضو مجلس إدارة، وعدد كبير من الشركات المصنعة والمشغلة.

وقدم رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة ورقة لبنان التي انتهى بيان الندوة الختامي الصادر عن "الاتحاد الدولي للاتصالات" (ITU) الى الأخذ بعين الاعتبار الأفكار الرئيسية التي وردت فيها.

وثُعدّ مشاركة لبنان الرسمية في هذه الندوة الأولى من نوعها، وقد تمثلت بالهيئة المنظمة للاتصالات، باعتبار أن الهيئة حديثة النشأة، إذ تمّ تشكيل مجلس إدارتها وبناء هيكلتها الإدارية وإطلاق عملها سنة 2007.

وفي بيان صادر اليوم عن الهيئة المنظمة للاتصالات، أوضح الدكتور شحادة أن "الندوة تركزت على 6 عناوين تخدم مبدأ المشاركة بين المشغلين في مجال البنى التحتية والاستراتيجيات الأيالة إلى فتح إمكانيّة النفاذ والترويج لهذا النفاذ بأسعار معقولة".

وتتمحور هذه العناوين حول ما يلي:

- المشاركة الأساسية / الكامنة في البنى التحتية.
- النفاذ المفتوح إلى القدرة الدولية والبوابات الدولية.
- قوانين المشاركة في الأعمال.
- التقاسم الفعّال للبنى التحتية.

- مشاركة المستعمل النهائي.
- التوفيق بين السياسة والتشريع.

وأكد الدكتور شحادة أن "الهيئة سوف تتخذ تدابير وإجراءات لتسهيل تقاسم البنى التحتية، وتنوي تشجيع مقدمي الخدمات على إيجاد وسائل لهذا التقاسم، معتمدة قدر الإمكان على حوافز السوق المتعلقة بترتيبات من هذا النوع، آخذة في الحسبان العلاقة بين تقاسم البنى التحتية والمجالات الأخرى، مثل شروط الترخيص، سياسة المنافسة وقوة السوق، العلاقات مع المالكين الآخرين للبنى التحتية، والنفاد العالمي".

وأوضح شحادة أن "تقاسم البنى التحتية يخفّض تكاليف بناء الشبكات الجديدة، وهو يتم من خلال التعاون بين المشغلين المرخص لهم"، لافتاً إلى أن "تكلفة البنية التحتية والأشغال المدنية لشبكات جديدة تراوح بين 60 و70 في المئة من التكاليف الكلية، وباستطاعة الشركات الجديدة التي تدخل السوق أن تستفيد من البنى التحتية المتوفرة لدى المشغلين المتواجدين في السوق قبلها".

ومن أبرز النقاط التي تطرق إليها المنتدون ما خلصوا إليه من تأكيد على أن المشغلين التاريخيين، بما فيهم المشغل الوطني ومقدمي الخدمات المحليين، سيتعيّن عليهم بشكل طبيعي فتح المجال لتأمين الوصول إلى البنية التحتية المتوفرة. ذلك أن الهيئات المنظمة، كما ورد في بيانها الختامي، تدرك ضرورة العمليات الشفافة لتيسير تقاسم البنى التحتية، كما تدرك حاجة الجهات الفاعلة في السوق لمعرفة ما هو متوفر للتقاسم بموجب شروط وأحكام محددة بوضوح تفادياً لإجراءات مجحفة. وقد تشترط الهيئات التنظيمية أن تنشر على المواقع الإلكترونية تفاصيل منشآت البنى التحتية القائمة والمخطط لها في المستقبل، المتاحة للتقاسم من جانب مقدمي الخدمات الآخرين، من قبيل الحيز المتاح في المسالك القائمة أو عمليات النشر المخطط لها أو أعمال الارتفاق والتوصيل البيني.

وتضمّن البيان الختامي للندوة 14 توصية موزعة على قسمين: القسم الأول فيه توصيتان بشأن النهوض ببيئة تمكينية، وتتعلقان بتأمين إطار تنظيمي ملائم وحوافز المنافسة والاستثمار، في مقابل 12 توصية في القسم الثاني المتعلق بالاستراتيجيات والسياسات التنظيمية المبتكرة للنهوض بتقاسم البنى التحتية، وهي تتمحور حول الشروط والأحكام المعقولة، التسعير، كفاءة استعمال الموارد، الموارد النادرة، الترخيص، شروط التقاسم والتوصيل بين الشبكات، إقامة ترتيبات موحدة لتقاسم البنى التحتية، تحسين الشفافية وتقاسم المعلومات، آلية تسوية النزاعات، النفاذ الشامل، التقاسم مع جهات فاعلة أخرى في السوق ومع صناعات أخرى، وتقاسم الممارسات التنظيمية.

وفي هذا السياق، خلص المشاركون إلى تشجيع التقاسم بدون أن يقتصر ذلك داخل حدود صناعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة الإذاعة، بل أن يتعداه إلى صناعات بنى تحتية أخرى (مثل مرافق الكهرباء والغاز والماء والمجاري، وغير ذلك) على حد سواء. وفي إطار التنمية التكنولوجية، شجعوا إقامة البنى التحتية المشتركة، بما يوفر الفرص السانحة والمنظمة من أجل النفاذ إلى المسالك والتمديدات (للمشاركة في مد الألياف مثلاً)، بغية توزيع تكاليف الأشغال العامة بين مقدمي الخدمات وتخفيف أسباب المضايقة بالنسبة لحركة المرور في المدن. وينطوي ذلك أيضاً على أثر بيئي إيجابي (حتى من الناحية الصحية والجمالية)، لا سيما أنه يقلص عدد الصواري والأبراج لخدمة الهاتف الخليوي.

وقد شارك في الندوة ممثلون رسميون عن مصر، الأردن، الكويت، البحرين، قطر، عُمان، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، الإمارات، ومسؤولون في شركات من دول مثل المملكة العربية السعودية، إضافة إلى شخصيات وممثلين لدول وهيئات معنية بالقطاع على مستوى العالم.

وأوضحت عضو مجلس الإدارة ورئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلك في الهيئة المنظمة للاتصالات محاسن العجم أن وفد الهيئة أجرى محادثات مع العديد من الوفود المشاركة، وتلقى دعوات لزيارة دول للاستفادة من خبراتها في تحرير الأسواق. وأشارت إلى أن اجتماع تنسيقي مهم تم بين المنظمين العرب، وتطرق إلى العديد من البرامج التي تهم الجميع، إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات، والإعداد لاجتماعهم المرتقب في نيسان (أبريل) المقبل في مملكة البحرين.

كما كان للوفد اللبناني لقاء مع الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات الدكتور حمدون توري والمدير العام لقطاع التنمية في الاتحاد الدكتور سامي البشير المرشد.

وقالت عجم "عبر مساهمتنا في المؤتمرات الدولية لا نؤكد على دور لبنان كعضو فعال ومساهم وناشط في المجتمع الدولي فحسب، بل نبني شبكة علاقات تستفيد الهيئة من خلالها من خبرات الهيئات المنظمة في الدول الأخرى، فنتوصل إلى تحرير أسرع للخدمات مع تلافي الوقوع في أخطاء تجارب الغير، بما يؤمن منافسة عادلة وأسعار جيدة وحماية أكبر لمصالح المستهلكين. في حين أن موضوع تقاسم البنى التحتية تسهم فيه الهيئة وتحضر له وتعي أنه يسرع عملية تأمين خدمات الاتصال لكافة أرجاء الوطن".

والتقى وفد الهيئة ممثلين عن هيئات منظمة دولية، بغية التنسيق والتعاون، ومنها "الجنة الاتصالات الفدرالية" الأميركية (FCC)، "أوفكوم" (OfCom) السويسرية، "أرسيب" (ARCEP) الفرنسية، إضافة إلى الهيئة المنظمة في السويد.

نبذة عن الهيئة المنظمة للاتصالات:

تأسست الهيئة المنظمة للاتصالات بموجب القانون 431 في العام 2002 وبدأت فعلياً عملها بعد تعيين أعضاء مجلس إدارتها في العام 2007. والهيئة المنظمة للاتصالات هي كيان مستقل وتشمل مهامها وصلاحياتها المحافظة على مصالح المشتركين والمستخدمين وتعزيز المنافسة الفعالة بين جميع المشغلين الحاليين والجدد.

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة: www.tra.gov.lb